للخارج او في العلم بهكذا ينبغي ان يقرر هذا الكلام فهو
وتحقيق علم الله تعالى يقتضي بسطا في الكلام قد حققناه
في رسالتنا هناك بسطا لا مزيد عليه فليطلب منها في اثبات الواجب
تعالى وصفاته العلى وبسطناه هناك بسطا ما فليرجع
اليها فهو فان قلت معلومات الله تعالى غير
متناهية وذلك لاحاطة علمه تع بالممكنات الغير المتناهية
الموجودة والمعدومة فهو يكون الممكن المتصفة
بالوجود الخارجي متناهية يشير بهذا القيد الى ان جريان
التطبيق في المعلومات انما يتأتى لو كانت غير متناهية بحسب
الوجود ولا يكفي فيه كونها غير متناهية بحسب ذواتها
وانفسها فيكون الممكنات الغير المتناهية المعدومة معلومة
له تع لا ينتقض البرهان فهو فانها ليست
غير متناهية وان كانت غير واقفة عند حد يعني ان عدم
وقوفها عند حد لا يقتضي كونها غير متناهية بالفعل
وذلك لان عدم وقوفها عند حد لا يقتضي الا كونها
متجددة دائما بمعنى عدم كون كل اوقات الآتية الابدية
خالية عن تجدد جملة متناهية منها وظاهر ان دوام كونها
متجددة بهذا المعنى لا يقتضي كون كل واحد من آحادها
الغير المتناهية متجددة بالفعل بل انما يقتضي ان يكون بعضها

بعضا متجددة بالفعل والمستلزم لبلوغ مجموع الآحاد
المتصفة بالوجود الخارجي مبلغ اللاتناهي هو القول دون
الثاني بخلاف ما لو كان العالم قديما ولم يكن الحوادث
المتصفة بالوجود الخارجي مبدأ فان تجدد ههنا في جانب
المبدأ يكون تجدد كل واحد من آحادها الغير المتناهية المتصفة
بالفعل فيكون مجموع الآحاد المتصفة بالوجود الخارجي
بالغة مبلغ اللاتناهي فيجري فيها التطبيق خذ هذا البيان
وعده من سوانح الزمان فهو وفيما ذكرناه وهو
جواز كون علمه تعالى اجماليا وواحدا متعلقا بالمعلومات
الغير المتناهية الموجودة والمعدومة في الخارج المتصفة
الوجود عنده وبحسب علمه تعالى تخلص عن ذلك وهو
لزوم كون التفاوت بين العالم والمعدوم الصرف وجه
الخلوص هو ان تعلق علمه تعالى بالمعلومات المعدومة في الخارج على
هذا لا يكون تعلقا بالمعدوم المحض قبل يكون تعلقه بها
تعلقا بالموجودات الذهنية المتجددة في الوجود فهو
فيلزم المحذور وهو عدم كون الله تعالى عالما في الازل بالحوادث
فهو قد حقق في موضعه ان العلم الاجمالي علم
بالفعل قيل ما حاصله انه لا حاجة في الجواب عن الزوم كونه
معلوما الله تع متناهية الى التزام كون علمه تعالى اجماليا